



حرب الكل ضد الكل

لن تتق بحكومة محاصصة وقحة يجري تسويقها عبر حفنة مستشارين مكبلين بولاءات سياسية فاضحة، فإن ما تسرب من عواصم عربية ودولية لا ينشئ بان في ديباجة الاختصاصيين التكنولوجيات ما قد يفتح "بركة" مالية على بلد ينهشه الفساد ويشرف على خلاصه فاسدون.

وواضح أن تعبيرات ذلك الشارع وخسوط وحفظو تحركه ستتغير فور الإعلان عن تشكيل حكومة حسان دياب. سيستبدل غضب الناس وتُصوّب انفعالاته، فينسحب الطارئ ويعوم ذلك الاصيل الذي حملته امواج 17 أكتوبر وما بعده. ولئن باتت معروفا أن الناس

السابقة، يستسلم لانحدار مرتبته لدى الحلفاء، بحيث يبدو مستجديا نوافقه متصنعا استدراج تفهمهم لـ"التحديات" التي تواجه المنطقة. والواقع أن الشارع في الأيام الأخيرة غرق رغم وضوحه داخل خرايط معقدة تشبه حال البلد عشية تشكل حكومته.

## لبنان: عنف الشارع و«فائض السلاح»

تعقدت الأزمة في لبنان أكثر بعد أن اتخذت منعطفًا أشد عنفاً، ضمن وضع زاد من تعقيدته أن مصدر العنف لم يعد جهة واحدة، بل تحول إلى مواجهة دامية متبادلة يضاعف من تعقيد مآلاتها تعثر تشكيل الحكومة في ظل انقسام القوى السياسية وبشكل خاص حزب الله وحلفاؤه.

بيد أنها تعبر في الوقت عينه عن خلفيات لطالما نجحت قوى السلطة في تمويهها. وفي الجدل أن أمر العنف هو "عدوان على بيروت". وفي رد الجدل أن "بيروت مدينة للجميع". وفي الجدل أن العنف في وسط العاصمة هو تخريب مشروع لـ"بيروت رفيق الحريري". وفي رد الجدل أن الناس في الهجوم على مجلس النواب والمصارف تستهدف العفن الذي زحف على المدينة. والواضح أن حركة الناس، على وضوحه أمام كاميرات الإعلام، ما زال يخفي عن المراقبين أسراراً والغازا. وعلى ذلك تطرح أسئلة متصدعة من نوع: ماذا يفعل شبان الضاحية الجنوبية في بيروت؟ ولماذا يحطمون مصارف العاصمة ولا يمسون مصارف مناطقهم؟ ومن نوع كيف ظهر شبان عكار في وسط بيروت ومن يدفع رياح الشمال نحو العاصمة؟

### «فائض السلاح» لدى حزب الله بات ثقيلًا ولم يعد يوفر للحزب تلك السطوة التامة التي تفاخر بها بعد 7 أيار» الشهير واتفاق الدوحة

على أن تلك الأسئلة تطرح فرضيات سريالية مرتبطة بلبنان وخصوصياته، ذلك أن أصحاب السترات الصفراء الوافدين نحو باريس لا يقابلون برد فعل "باريسي" مستهجن تستكثر فيه عائلات المدينة حجّ أهل الأرياف والمدن البعيدة. غير أن للعاصمة في لبنان حكايات مختلفة، تسلط المجهر على طابعها العذري، كما اصولها المذهبية وواجهاتها الأيديولوجية، التي تستهدفها أيديولوجيات مضادة، قد يحتملها أهل الضاحية أو أهل الشمال أو حتى أولئك الذي اكتشفوا للتو سطور



بات الشارع الكبير في لبنان خارج هيكلتي 8 آذار و14 آذار. وباتت قوى السلطة، بمعسكريها، متضامنة متواطئة، كل على طريقته، لواء ذلك الحراك الذي يربك المشهد الحاكم على نحو لا سابق له منذ اتفاق الطائف، وبات عصياً على الخرايط التي تعدّها الغرف الإقليمية السوداء.

وقد يدور جدل كثير حول نجاعة الاستثمار في السلمية أسلوباً يعبر عن توق الناس لتحقيق غاياتهم، كما يدور نقاش حول "ثورية" استخدام العنف، وفق ادبيات عتيقة جرى تكسبها. بيد أن ذلك السجال يقدم أمر العنف بصفته وجهة نظر قد تستدرج وجهات نظر أخرى كتلك التي راجت عشية انفجار الحرب الأهلية عام 1975.

والمفارقة أن صخب الشارع وخطورة مآلاته يتصاف مع استعصاء داخل الطبقة السياسية المكلفة بإنتاج حكومة في لبنان للاتفاق في ما بينها على خارطة المناصب والحصص داخل التشكيلة الوزارية العتيدة. ففي غضب الناس، سواء ذلك المنطقي البريء أو ذلك الذي تحركه أجنداث خبيثة، ما ينشئ بما ينتظر تلك الحكومة قبل ولادتها من رد فعل شعبي بات جاهزاً لمصادمتها كواجهة واضحة المعالم بعد اختفاء تلك السابقة باستقالة حكومة سعد الحريري. وقد تطرح أسئلة حول حقيقة الجهات التي تقف خلف موجة العنف الداهية التي لا يبدو حتى الآن أنها قرار حراك 17 أكتوبر، وإن كانت بعض منابر هذا الحراك تبرّر الأمر وتبشّعه.

ويتضح من خلال ردود الفعل، الغفوية للاستثمار، مدى تعديدية ذلك العنف في أساليبه وماربه، كما ينشئ ما يُنقل على لسان من يقوم بأعمال التخريب أن للعنف أغراضاً أتية ليست بعيدة عن أجنداث هيكلتي "الأذاريين"،

## «الشرعية».. حصان طروادة أردوغان للتدخل في شؤون الآخرين

تدخله، في حين أنه يضرب بفكرة الشرعية نفسها عرض الحائط في الحالة السورية، ويتدخل في الأراضي السورية، ويحتج أجزاء منها، لنجدة الجهاديين والمتطرفين من جهة، ومحاربة الأكراد ومشروعهم في إقامة الإدارة الذاتية الكردية في مناطق بشمال شرق سوريا من جهة أخرى.

لا تبدو الشرعية التي يتخفى أردوغان خلفها لتبرير تدخله العسكري في ليبيا، وإرساله مرتزقة سوريين وجهاديين متشددين، بالإضافة إلى قوات من الجيش التركي، للحوّل دون سقوط خلفائه الإسلاميين في طرابلس، سوى قناعاً يجزّز به تطلعه للمقدرات التي يمكن أن يؤمنها له توسّعه في المتوسط وشمال أفريقيا، تمهيداً للتغلغل أكثر فاكتر في العمق الأفريقي.

فتح أردوغان، الذي يقول معارضون أترك إنه هو أيضاً يعيش أزمة شرعية في الداخل، حدوده للإرهابيين للعبور من وإلى سوريا، وقام برعاية جبهة النصر، التي تعزّ فرعا لتنظيم القاعدة في سوريا، وتدخل في عدة مناطق سورية، في عمليات عسكرية أطلق عليها تسميات مختلفة، منها غصن الزيتون ودرع الفرات ونبع السلام، وغيرها، وذلك من دون أن يسأل عن الشرعية. وقالت ليزل هنتز، الأستاذ المساعد في العلاقات الدولية بجامعة جون هوبكنز، في تصريحات لموقع أحوال تركية، إن "الدعم العسكري لقوة صديقة أيديولوجيا وماليا في ليبيا لا يخلق الشعور القومي ذاته الذي يخلق غرور سوريا، والذي غذّته المخاوف الأمنية

الداخلي وفي أوج نشاط المعارضة التركية ضد الرئيس رجب طيب أردوغان، شن الرئيس التركي عملية عسكرية في شمال شرق سوريا نجحت في تخفيف الضغط الداخلي عليه، وإرباك صفوف المعارضة.

لكن، على عكس مغامرات أردوغان العسكرية في سوريا، فإن التدخل في ليبيا لا يحظى بدعم داخل تركيا. وإذا كان النخوف من الأكراد حجة قوية للحصول على تأييد ثلاثة أرباع الأتراك للتدخل في سوريا المجاورة، لا يجد حديثه عن دعم الشرعية أي صدى ولا يجد الأتراك أي مبرر مقنع للاستثمار في الحرب في هذا البلد الواقع بشمال أفريقيا.

وعلى الرغم من أن البرلمان التركي منح أردوغان سلطة تحديد توقيت التدخل العسكري وحجمه، فإن التصويت الذي أجري في الثاني من يناير على التدخل في ليبيا شهد انقساماً كبيراً. فقد انضم حزب المعارضة الرئيسي (حزب الشعب الجمهوري) والحزب الصالح القومي، اللذان أيدا التوغل العسكري في سوريا، إلى حزب الشعوب الديمقراطي الموالي للأكراد في معارضة التدخل في ليبيا. اعاد أردوغان التدخل في شؤون الدول الأخرى، بزرائع شتى. وفي كل مرة ينتقى القناع الذي يحتاج إليه ويخدم مصالحه وسياساته، بما يتناسب مع تدخله في حالة كل دولة على حدة. وفي السياق الليبي، يستعمل أردوغان مصطلح الشرعية، التي توصف بأنها تنبئ على القبول والاعتراف الدولي والشعبي بسلطة ما، كسلاح يبرر

## تركمان يخلق البغدادي في قيادة تنظيم داعش

دينية أيدت إبادة جماعية للإيزيديين. ويحمل شهادة في الشريعة من جامعة الموصل. وفي عام 2004، اعتقلته القوات الأميركية في سجن معسكر بوكا في جنوب العراق أين التقى بالبغدادي. وسبق لوزارة الخارجية الأميركية قبل مقتل البغدادي أن وضعت مكافأة قدرها 5 ملايين دولار مقابل معلومات تدل على مكان الصلبي واثنين من القادة المحتملين لخلافة البغدادي. ويأتي الكشف عن هوية زعيم داعش في وقت تحذّر فيه عدة تقارير من عودته إلى النشاط في مناطق متفرقة بالشرق الأوسط خاصة في سوريا والعراق، ويمكن أن تمتد إلى رقع جغرافية أبعد، خاصة في آسيا. ويذكر تقرير الغارديان أن عملية البحث عن الصلبي امتدت إلى تركيا حيث يمثل شقيقه عادل الصلبي حزبا سياسيا يدعى "الجبهة التركمانية العراقية".

لندن - حسم تقرير استخباراتي بريطاني الجدل حول هوية الزعيم الجديد لتنظيم داعش، مؤكداً، أنه أبو إبراهيم الهاشمي القرشي. ونقلت صحيفة الغارديان عن مصادر استخباراتية أن "الخليفة" الجديد لداعش اسمه الحقيقي محمد عبدالرحمن المولى الصلبي وهو أحد مؤسسي التنظيم، ومن كبار منظريه. واستفادت أجهزة الاستخبارات في بحثها عن هوية الصلبي من مجموعة من الجواسيس، ذكروا أن اختيار محمد عبدالرحمن، وهو تركماني، في مركز صنع القرار جاء بعد أن صوّره أتباعه كشخص من المقاتلين الذين يشبهون البغدادي في ولائهم للجماعة. وولد الصلبي لعائلة تركمانية عراقية في بلدة تلعفر، وهو من الأقلية غير العربية الموجودة في مراكز القيادة. وارتقى في سلم التنظيم عبر خلفيته المتطرفة، وأصدر أحكاما

لافقا إلى أن "الخطاب الأيديولوجي هنا تأثيره أقل كثيرا من الاعتبارات الإستراتيجية العملية" مقارنة بسوريا. ولكن، تعتبر الشرعية التي يختمها أردوغان وفائز السراج خلفها في ليبيا ملفنة كما مذكرات التعاون الأمني والعسكري الموقعة بينهما، معدومة الأثر القانوني، ويحكم المغيبة، لأنه لا يمكن الاعتراف بها على ضوء المادة الثامنة من اتفاق الصخيرات، الذي ارتضاه الليبيون، ومنه تستمد حكومة السراج ما تصفه بشرعيتها، وتحدّد الاختصاصات المخولة لمجلس رئاسة الوزراء، حيث تنص صراحة على أن المجلس كل -وليس رئيس المجلس منفردا- يملك صلاحية عقد اتفاقات دولية.

ويقول إيان جيه لينش، الأكاديمي المهتم بشؤون الشرق الأوسط، إن تدخل أردوغان في ليبيا يجسد هدفة حزبه -حزب العدالة والتنمية- القائم على الهوية، والمتمثل في إظهار قدرة تركيا على تشكيل الأحداث وتقديمها في صورة إيجابية تجعلها القائد الشرعي للمنطقة. وأيدت ذلك ليزل هنتز، مشيرة إلى أن "الأمر مرتبط بالمكانة التي ستكتسبها تركيا من خلال تعزيز دور الزعامة الإسلامية الذي تلعبه في المنطقة".

وقال جيه لينش أن الشرعية التي يروج لها أردوغان هي تهديدا لاستقرار دول قائمة، وتحت عن نوع من التحريف والتحوير لتلائم أطماعه الاستعمارية ومشاريعه التوسعية لاستعادة ما يصفها بامجاد الدولة العثمانية، وهي أداته لتفتيت الدول، وزرع مزيد من الشقاق والخلاف بين أبنائها.



لكن هاورد آيزنستات، الأستاذ المساعد المتخصص في تاريخ الشرق الأوسط في جامعة سانت لورنس، قال في تصريحات لموقع "أحوال تركية"، إن أردوغان يبالغ في بيع التاريخ، على الرغم من أنه "صحيح أن ليبيا -التي كان يشار إليها في تركيا العثمانية باسم ولاية طرابلس الغرب- كانت ولاية عثمانية في يوم من الأيام، وأن العثمانيين حاربوا الإيطاليين هناك". وأضاف آيزنستات أن "تركيا منذ فترة طويلة توفر العمال الماهرين على جميع المستويات لقطاع النفط في المنطقة، وكانت ليبيا وجهة مهمة للعمال القادمين من تركيا لعشرات السنوات"،



القائد الجديد صاحب اليد الطولى في اضطهاد الإيزيديين